

# وثائق مقدسية تاريخية

## جمع وتعليق: سميح حمودة

تنشر الحوليات في عددها هذا وثيقتان تاريخيتان، ترجع الأولى منهما لعهد الانتداب البريطاني، وهي ترتبط بقضية الفكر السياسي الفلسطيني كما انعكس خلال هذا العهد في سياسات الزعيم الفلسطيني، مفتي القدس ورئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى الحاج محمد أمين الحسيني. والوثيقة عبارة عن رسالة موجهة منه للشيخ الحاج مطيع خان شيخ الشيشان في شرقي الأردن، ومؤرخة في الثالث من ذي الحجة ١٣٤٩ هجرية، الموافق للحادي والعشرين من نيسان ١٩٣١ ميلادية. أمّا الوثيقة الثانية فترجع ل بدايات فترة الحكم الأردني للصفة الغربية، بما فيها القدس، بعد النكبة، وهي رسالة مؤرخة في ١٩٤٩/٢/٢٦، وموجهة من حاكم القدس العسكري الأردني، عبد الله التل، إلى الحاكم العسكري العام للصفة الغربية، والوثيقة تعكس بدلالاتها العامة التخلف العربي في مجال بناء المؤسسات الوطنية والحفاظ عليها وتنميتها وتسخيرها لخدمة المجتمع العربي وحاجاته الأساسية. أمّا موضوعها الخاص فهو وضع مؤسسة دار الأيتام الإسلامية بالقدس عقب النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني، والأوضاع السيئة التي كانت تعيشها المؤسسة، والقرارات الخاطئة التي اتخذت بشأنها.

تعكس رسالة الحاج أمين الحسيني لشيخ الشيشان في شرقي الأردن موقفه من الاحتلال الإيطالي لليبيا واعتدائه على المسلمين في مدينة طرابلس الغرب، ويعبر المفتي في رسالته عن استنكاره لأفعالهم الوحشية الهمجية في ليبيا، وتتضمن نداءه للمسلمين بمقاطعة البضائع الإيطالية وكل ما هو إيطالي، ودعوته للاقتصار على شراء منتجات البلاد الإسلامية من طعام ولباس. اللافت للنظر أن موقف الحاج أمين هذا من إيطاليا، وكانت تحت حكم الحزب الفاشي بزعامة موسوليني، لا ينسجم مع موقفه اللاحق من الحزب نفسه وزعيمه خلال حكمه لإيطاليا أثناء الحرب العالمية الثانية، إذ أن المفتي وضع ثقته بالitalian، وعقد اتفاقاً معهم حول مستقبل البلاد العربية في حالة احتلال قوات المحور لها وطرد الإنجليز والفرنسيين منها، كما كان مخططاً ومرسوماً،

وتلقى أيضاً دعماً مالياً كبيراً من نظام موسوليني. ويبين التناقض بين مضمون هذه الوثيقة وبين سياسات الحاج أمين اللاحقة أن خبرته ومعرفته بالسياسة الدولية، وبطبائع الأنظمة السياسية الغربية، والأسس الفلسفية التي توجهها كانت ضعيفة وضحلة، مما تسبب بعقد التحالف الفاشل مع دولتي المحور، دون إدراك الأطماع الاستعمارية لهما في العالم العربي، وأن سياساتهما الخارجية لا تقوم على المبادئ والقيم الأخلاقية، بل على تأمين مصالحهما الاستراتيجية في العالم. إن الوعي الضحل للمفتي بالسياسة الدولية قاده في بداية حياته السياسية إلى مهادنة الانتداب البريطاني والاعتقاد أن بالإمكان إقناع بريطانيا بالتخلي عن المشروع الصهيوني، وإلغاء وعد بلفور، ثم قاده في المرحلة التالية من نشاطه للتحالف مع المحور الذي لم يكن ليختلف كثيراً عن بريطانيا في مواقفه الفلسفية من العرب والفلسطينيين ومن حقوق الشعوب غير الغربية. لقد استباح الدول الغربية الاستعمارية هذه الشعوب ولم تنظر إليها كصاحبة حقوق يجب أن تحترم وتسان. ما هو مثير حقاً أن نرى انقلاباً معاصراً في الفكر السياسي الفلسطيني مطابقاً للانقلاب الفكري عند المفتي، فالموقف من الامبريالية الأمريكية انقلب من الإدانة لها والدعوة إلى مقاطعتها ومقاومتها إلى اعتبارها راعياً للمسيرة السلمية مع إسرائيل، ومرجعاً موثقاً به لها. ترجع الوثيقة الثانية لبدايات العهد الأردني، وهي مؤرخة في ١٩٤٩/٢/٢٦، أي بعد تسعة أشهر من قيام إسرائيل ونكبة الشعب الفلسطيني، وهي رسالة من حاكم القدس العسكري الأردني، عبد الله التل، موجهة إلى الحاكم العسكري العام للصفة الغربية، والتي كانت تخضع آنذاك لحكم الجيش الأردني، وتتطرق الرسالة لوضع دار الأيتام الإسلامية بالقدس وضرورة إعادة عملية تدريس طلابها الأيتام فيها، بل زيادة عدد هؤلاء الطلاب، وأيضاً ضرورة تشغيل المصانع والمشاغل التابعة للمدرسة حتى تعود لخدمة الاقتصاد في القدس، والوثيقة تعكس بتفاصيلها صورة عن الأوضاع في القدس عقب النكبة، وما آلت إليه دار الأيتام من عطل وخراب، وهو أمر

بأهداب الشرع الشريف والسنة الطاهرة المحمدية والآداب الشرعية.

والسلام عليكم وعلى جميع إخواننا المسلمين الذين في جهنم ورحمة الله وبركاته.

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى

٣ ذي الحجة ١٤٢٩

ينطبق على أغلب مؤسسات الشعب الفلسطيني. وهنا أيضاً أن نرى تشابهاً بين مؤسسات الأمس ومؤسسات اليوم التي يموت الكثير ومنها ويتعطل لغياب الوعي بأهميتها، وغياب القواعد المالية والإدارية التي تضمن بقاءها وازدهارها.

## الوثيقة الأولى: موقف للمفتي من إيطاليا الفاشية

المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى

دائرة الحاكم العسكري

القدس

حضرة الحاج مطيع خان شيخ الشيشان في شرقي الأردن حفظه الله

الموضوع.....

معالي الحاكم العسكري العام الأفخم .

رام الله

إشارة لكتابكم رقم ٢/١١ \_\_\_\_\_ ٦٨٤ المؤرخ في ٤٩/٢/٧ بشأن وضعية دار الأيتام الإسلامية الحاضرة.

عهدت إلى بعض من أثق بهم من ذوي الخبرة وكبار أهل القدس ممن لهم صلة بهذه المؤسسة لدراسة وضعيتها والأسباب التي أدت إلى حالتها الحاضرة فكانت النتيجة ما يلي :-

### القسم الدراسي

إن هذا القسم أصبح شبه معطل لأنه ليس فيه دراسة البتة والطلاب يسرحون ويمرحون وقد لا يمضي عليهم وقت كثير إلا ويفقدون كل ما تعلموه من دروس ابتدائية في السابق.

### القسم الصناعي

قد عطل هذا القسم تماماً إلا مصنع الطباعة وكنت شخصياً قد أمرت بإعادة فتحه عندما وجدت الحاجة ماسة إليه.

قد يكون السبب المباشر لإغلاق هذه المدرسة هو الضائقة المالية في موازنة سنة ١٩٤٩ التي أعدها المجلس الإسلامي الأعلى، ولكن مؤسسة خيرية كهذه المؤسسة جدير أن يفكر في شأنها تفكيراً خاصاً، ويجب أن لا يكون المال وحده عائقاً من استمرارها في أداء واجب إنساني كادت تنفرد به الملاجئ من هذا النوع،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد فإن الله تعالى قال في كتابه العزيز "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"، وقال عليه الصلاة والسلام: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً". وبما أن مصلحة المسلمين واحدة فقد رأيت أن أكتب لفضيلتكم راجياً حث إخواننا المسلمين في جهاتكم على لبس الملابس المصنوعة في البلاد الإسلامية، دون الملابس الأجنبية التي تذهب إليها الأموال جزافاً فيتقوون بها على المسلمين، ويرهقونهم ظلماً وعدواناً وإذلالاً وطغياناً، كما حدث أخيراً من الطليان على إخواننا المسلمين في طرابلس الغرب، إذ فتكوا بشيوخ الطريقة السنوسية، ولم يرحموا شيخاً ولا طفلاً ولا امرأة، وهاكوا أعراض المسلمات الطاهرات، وحرقوا المساجد والزوايا، وغير ذلك من الأعمال الوحشية الهمجية، التي آلمت المسلمين كثيراً في هذه البلاد، وجعلتهم يذرفون الدمع السخين على ما أصاب إخوانهم في طرابلس الغرب، وقرروا مقاطعة البضائع الإيطالية وكل ما هو إيطالي. كما أنهم ازدادوا رغبة في الاقتصار على منتوجات البلاد الإسلامية من طعام ولباس وكل شيء في استطاعتهم. وزيادة على ذلك فإن من واجب المسلمين أن لا يقلدوا الأجانب في لباسهم، وأن تلتزم المسلمات كل الالتزام الألبسة الشرعية البعيدة عن الخلاعة والتشبه بالأجنبيات، لأن ذلك والعياذ بالله من أعظم الوزر والإثم والبلاء على الدين والدنيا، كما أنه من الإسراف والتبذير ومعصية الله والرسول صلى الله عليه وسلم. فالرجاء من إخواننا المسلمين وأخواتنا المسلمات في كل قطر من الأقطار الإسلامية الابتعاد عن تقليد الإفرنج والتمسك

خاصة وأنه قد كثر اليتيم، ولا بد من إنعاش المياتم الموجودة لا إغلاقها، بل وإيجاد مياتم لم تكن، أو على الأقل توسيعها وإنعاشها.

وعلى هذا أرى الإيعاز بضرورة استئناف قسم الدراسة عمله بإعادة مدرسيه، خشيةً على مستقبل الطلاب. وأما القسم الصناعي فإن بالإمكان، كما أفاد بعض التجار المحترمين، أن يعود منه إلى العمل ما هو شديد التماس بالمصلحة العامة، خصوصاً أن البلد قد بدأت تستعيد الجزء الأكبر من حياتها الاقتصادية. وقد اتضح لي أن المال لا يقف حائلاً دون هذه الغاية لأن المصانع في هذه المدرسة كانت تؤمن نفقاتها وأجور صناعاتها من وارداتها.

كذلك أرجو تفضلكم بالإيعاز لإجراء ما يقتضى لإنعاش هذا القسم أيضاً وإعادة الحياة له، وما دمت أرى إعادة القسمين لسابق عهدهما فإني أرى كذلك عدم الاقتصار على العدد الموجود حالياً من الطلاب بل

زيادتهم إلى مثل ما كانوا عليه في السابق. وقد فهمت من موظفي الأوقاف أنه كان في سنة ١٩٤٨ ضعف العدد الموجود حالياً، مما يؤكد إمكانية اتساع المدرسة لعدد أكبر من الطلاب، ولست أرى أن هذا مما يكلف كثيراً لعدم الحاجة إلى أساتذة وإداريين إضافيين.

#### مدير المدرسة

كذلك أرى أن من المصلحة أن يعود إلى العمل الأستاذ جميل أفندي وهبة الذي عرف في الأوساط التعليمية والصناعية أنه خير من يدير حركة المدرسة، خاصة وأنه من المعلوم لدى الناس كافة أنه هو موجد المدرسة، وأحد أساتذة الجيل الحاضر. وأزيد هنا أنني لم أهتد إلى سبب يبرر اتخاذ المجلس الإسلامي الأعلى قراراً بإنهاء خدماته، وأعتقد أن ما جاء في كتابه الموجه لمعاليكم والمحول إليّ نسخة عنه فيه الحقيقة الواضحة.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام.  
حاكم القدس العسكري  
عبد الله التل